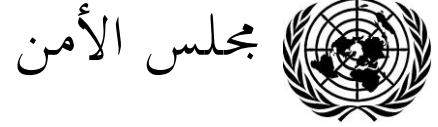


Distr.: General
28 November 2014
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من
٤ أيلول/سبتمبر إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير بياناً بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) خلال الأشهر الثلاثة الماضية عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) التي جرى تمديدها بموجب قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢١٦٣ (٢٠١٤).

ثانياً - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر وقف إطلاق النار عموماً بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وإن كان ذلك في بيئة اتسمت بتقلبها وتدهور الحالة الأمنية فيها بشكل متزايد بسبب النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية ورغم وقوع عدد من الانتهاكات الجسيمة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية الموقع في عام ١٩٧٤، ويرد أدناه بيانٌ لهذه الانتهاكات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشتد القتال الضاري في منطقة الفصل وفي منطقة الحد من الأسلحة بين القوات المسلحة العربية السورية وأفراد مسلحين تابعين لعدة جماعات مسلحة، منها جبهة النصرة، وهو قتال اندلع في أواخر آب/أغسطس، على النحو المبين بالتفصيل في تقرير الأخير (S/2014/665). واستدعى التدهور الشديد في الحالة الأمنية نقل أفراد القوة والمراقبين العسكريين ومعدات فريق المراقبين في الجولان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، من عدد من المواقع المتبقية في منطقة الفصل إلى الجانب ألفا، مؤقتاً. ونفذت القوات المسلحة السورية أنشطة عسكرية وعمليات أمنية ضد الجماعات المسلحة، وكان ذلك في أغلب الأحيان رداً على الهجمات التي تشنها تلك الجماعات. ويشكل وجود القوات المسلحة



السورية ومعداتها العسكرية داخل منطقة الفصل، وكذلك وجود أي أفراد مسلحين آخرين وأي معدات عسكرية أخرى، انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وعلى نحو ما شدد عليه مجلس الأمن في قراره ٢١٦٣ (٢٠١٤)، يجب ألا يكون هناك أي نشاط عسكري من أي نوع كان في منطقة الفصل.

٣ - وفي سياق الاشتباكات التي حدثت بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة، وقعت عدة حوادث إطلاق نار من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار. ففي ٤ أيلول/سبتمبر، لاحظ أفراد الأمم المتحدة الذين كانوا في أحد مراكز المراقبة المؤقت في الجانب ألفا وجود بضعة آثار لوقوع قذائف على هذا الجانب؛ ولكن لم يتسن لهم تحديد نقطة إطلاقها. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأن قذيفتين قد وقعتا على الجانب ألفا. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أبلغ الأفراد الموجودون في موقع الأمم المتحدة رقم ٢٢ عن إطلاق نار افترضوا أن مصدره قذيفة دبابة أُطلقت من الجانب برافو وسقطت شمال غرب موقعهم الكائن في الجانب ألفا. وفي صباح يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه أسقط طائرة تابعة لسلاح الجو السوري بدعوى أنها عبرت خط وقف إطلاق النار. ولم يرصد أفراد الأمم المتحدة الطائرة المقاتلة وهي تحلق فوق منطقة الفصل أو عبر خط وقف إطلاق النار، ولكنهم شاهدوا انفجارا في الجو أعقبه سقوط حطام على الأرض في منطقة تقع شرقي جبا الواقعة في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، رصدت القوة انفجارا وقع على مسافة تتراوح بين اثنين وثلاثة كيلومترات من نقطة المراقبة رقم ٧٣ التابعة للأمم المتحدة والكائنة قرب السياج التقني، وذلك حينما كانت دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي تسير بمحاذاة ممر الدوريات. ولم يُبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي عن وقوع أي إصابات أو إلحاق أي أضرار بالركبة.

٤ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أُطلق سراح ٤٥ فردا من أفراد حفظ السلام التابعين للقوة، الذين كانوا محتجزين منذ ٢٨ آب/أغسطس، وأُعيدوا سالمين إلى موقع الأمم المتحدة رقم ٨٠ قرب قرية الرفيد. ومع ذلك، فإن القتال الضاري الذي اندلع في أواخر آب/أغسطس، في الجزء الأوسط من منطقة الفصل، بين القوات المسلحة السورية وأفراد من جماعات مسلحة مختلفة، استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير وترتبت عليه عواقب وخيمة في عمليات القوة. ففي ٤ أيلول/سبتمبر، شنت جماعات مسلحة هجمات عنيفة منسقة على بلدات مجدوليا ومسحرة والمربعات ونبع الصخر في منطقة الحد من الأسلحة. وشُنَّت تلك الهجمات باستخدام نيران الدبابات والمدفعية وقذائف الهاون والصواريخ. وفي مسعى لضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في ظل تدهور الحالة الأمنية، بادرت القوة، في

١٠ أيلول/سبتمبر، إلى نقل أفراد الأمم المتحدة ومعداتها من الموقع رقم ٣٢ ألف وجمعتهما في الموقعين رقم ٣٠ ورقم ٣٧.

٥ - ونظرا إلى شدة القتال واقترابه من مقر القوة في معسكر نبع الفوار ومن مواقع البعثة الكائنة في الجزء الأوسط من منطقة الفصل، أحاط قائد القوة الطرفين علما، في أوائل أيلول/سبتمبر، بأن القوة تخطط لنقل أفرادها وأصولها في حال تعرض سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم للخطر من قبل جبهة النصرة أو غيرها من المقاتلين المتطرفين الذين يشكلون خطرا واضحا على البعثة. وتصدر الإشارة هنا إلى أن الأمم المتحدة علمت، من المعلومات المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي وفي سياق مساعيها الرامية إلى ضمان إطلاق سراح حفظة السلام المذكورين آنفا، أن الأفراد التابعين لها تم اختطافهم واحتجازهم من قبل أفراد ينتمون إلى جبهة النصرة. وكانت هناك مؤشرات على أن جبهة النصرة تنوي احتجاز مزيد من أفراد القوة والاستيلاء على مزيد من أسلحتها ومركباتها متى سنحت لها الفرصة بذلك.

٦ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، شنت جماعات مسلحة تضم أفرادا ينتمون إلى جبهة النصرة، هجوما باستخدام دبابتين وقطع مدفعية ومدافع هاون ثقيلة على مواقع القوات المسلحة العربية السورية الواقعة على امتداد الطريق الرئيسي الذي يربط معسكر نبع الفوار بمعسكر عين زيوان، داخل منطقة الفصل وكذلك في الحميدية الجديدة. وقد انسحبت القوات المسلحة السورية من مواقعها باتجاه بلدة البعث، وقصفت بشدة المواقع التي أخلتها. وسيطرت الجماعات المسلحة بدورها على المنطقة الممتدة حتى الضواحي الغربية لبلدة البعث. وفي تلك المرحلة، فعّلت القوة خططها لنقل أفرادها وأصولها مؤقتا. وكانت الخطة تتوخى نقل جميع الأفراد العسكريين والمدنيين والأصول الأساسية تدريجيا إلى الجانب ألفا في الفترة من ١٢ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر. وفي المرحلة الأولى من الانتقال، نقلت البعثة أفرادها مؤقتا من مواقع الأمم المتحدة ذوات الأرقام ٢٥ و ٣٢ و ٦٢ ومركز المراقبة رقم ٧٢ إلى معسكر نبع الفوار؛ ثم نقلت البعثة أفرادها إلى معسكر عين زيوان في صباح اليوم التالي. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، اندلع قتال عنيف بين القوات المسلحة العربية السورية والجماعات المسلحة في شمال طريق الإمداد الرئيسي في منطقة الفصل. وفي أثناء ذلك اليوم، شنت القوات المسلحة السورية عددا من الغارات الجوية على مناطق جبّاتا وأوفانيا وتل الكروم الواقعة في منطقة الفصل. وفي صباح ذلك اليوم، سيطرت الجماعات المسلحة على مركز المراقبة رقم ٧٢ وشنت هجوما على "تل تريزا"، فردّت عليها القوات المسلحة العربية السورية بنيران المدفعية الثقيلة ومدافع الهاون والدبابات. وعندما أخذ القتال يهدد بعزل

معسكر نبع الفوار، قررت القوة تقديم موعد المرحلة النهائية من خطة نقلها بيومين وأخلت معسكر نبع الفوار في ذلك اليوم. وفي أثناء عملية الانتقال التي تمت في يوم ١٥ أيلول/سبتمبر، نُقل جميع أفراد القوة من معسكر نبع الفوار ومن مواقع الأمم المتحدة ذوات الأرقام ١٠ و ١٦ و ٣١ و ٣٧ ومن مركز المراقبة رقم ٧١، إلى الجانب ألفا مؤقتاً. وقبل ذلك بيوم واحد، أحاط قائد القوة المندوب العربي السوري الرفيع المستوى إلى القوة بشأن خطط القوة لإحلاء معسكر عين الفوار. وجرت عملية الانتقال دون وقوع أي حوادث، ووصل جميع أفراد القوة سالمين إلى الجانب ألفا.

٧ - واستولت الجماعات المسلحة على عدد من المركبات خلال الحوادث التي تخللت احتجاز حفظة السلام الخمسة والأربعين التابعين للأمم المتحدة من الموقع رقم ٢٧ وحبس آخرين في الموقعين ٦٨ و ٦٩ في أواخر آب/أغسطس. وخلفت القوة وراءها للأسف بعض الأصول والمعدات في أثناء تعجيلها بنقل أفرادها ومعظم الأصول التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك المركبات، من معسكر نبع الفوار ومواقع الأمم المتحدة الأخرى التي انسحبت منها مؤقتاً. وقد شرعت القوة في العمليات الإدارية الضرورية فيما يتصل بجميع الأصول التابعة للأمم المتحدة التي استولت عليها الجماعات المسلحة والأصول التي تركتها في معسكر نبع الفوار أو في مواقع الأمم المتحدة التي أخلت مؤقتاً.

٨ - وطوال فترة القتال العنيف والفترة التي سبقت انتقال القوة مؤقتاً، ظل قائد القوة على اتصال وثيق ومنتظم بالمندوب العربي السوري الرفيع المستوى وبجيش الدفاع الإسرائيلي. وقدم الطرفان الدعم الكامل للقوة في كفالة إجلاء حفظة السلام التابعين لها إجلاء آمناً من المواقع التي تعين إخلاؤها وفي نقلهم نقلاً آمناً.

٩ - منذ منتصف أيلول/سبتمبر، استمر الاقتتال العنيف بصورة متقطعة بين القوات المسلحة العربية السورية والجماعات المسلحة في الجزء الأوسط من منطقة الفصل، وكذلك في منطقة الحد من الأسلحة. وشنت القوات المسلحة السورية أكثر من ٤٠ غارة جوية في الأيام التي أعقبت مباشرة عملية انتقال قوة الأمم المتحدة، مستهدفة مناطق من بينها جبّاتا الخشب وأوفانيا والحميدية الجديدة والروحية وبريقة في منطقة الفصل، فضلاً عن عموم منطقة تل المسحرة وتل المال وكفر ناسج الواقعة في منطقة الحد من الأسلحة. وانتهت الهدنة المحلية التي رُتبت بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة والتي كانت سارية خلال الجزء الأول من العام، وشملت بلدات جبّاتا وطرنجة وأوفانيا، بحلول نهاية آب/أغسطس بعد أن ارتبطت جماعات مسلحة متطرفة في الجزء الجنوبي من منطقة الفصل بأعضاء مسلحين من المعارضة في جبّاتا. وساهم هذا بدوره في إثارة المخاوف بين السكان

المخليين في حضر، حيث شوهد عدد من العائلات يغادرون القرية. وعقب الارتباط الذي جمع بين الجماعات المسلحة من الجنوب وتلك الموجودة في الشمال، لم يُلاحظ قيام جبهة النصرة بأي تحرك إضافي نحو الشمال في منطقة الفصل.

١٠ - وواصلت القوات المسلحة السورية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إطلاق النار على مواقع تسيطر عليها الجماعات المسلحة في الجزء الأوسط من منطقة الفصل من أجل تقييد حركتها. وحوّلت الجماعات المسلحة محور التركيز الرئيسي في هجماتها إلى منطقة الحد من السلاح، حيث سيطرت، في بداية تشرين الأول/أكتوبر، على موقع كبير للقوات المسلحة السورية في تل الحارّة وعلى عدد من البلدات والقرى المحيطة بها. وردّت القوات المسلحة السورية بعشرات من الضربات الجوية. وأتاح استيلاء الجماعات المسلحة على تل الحارّة لها إمكانية تنقل دون عراقيل عموماً بين الجزأين الأوسط والجنوبي من منطقة العمليات، وبخاصة في المناطق الواقعة بين الطريقين الرئيسيين اللذين يربطان دمشق بكل من القنيطرة ودرعا. وعقب الاستيلاء على تل الحارّة، وقع اقتتال عنيف بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة في مناطق البعث وتل الكروم وتل الشعار بالقرب من جبا. وفي حالات قليلة، حاولت القوات المسلحة السورية، دون جدوى، بسط سيطرتها مجدداً على منطقة الحميدية الجديدة.

١١ - وفي أثناء الاقتتال والاشتباكات التي وقعت بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة في ٤ أيلول/سبتمبر، سقطت سبع قذائف هاون بالقرب من مركز المراقبة ٥٦ التابع للأمم المتحدة، وكان مصدر إطلاقها من مناطق معروفٌ بأنها معاقل للجماعات المسلحة. وكانت ردة فعل حفظة السلام أن توجهوا إلى ملجأ احتموا به. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، اقترب شخصان من مركز المراقبة ٥٤ وقاما بحركات تهديد بالذبح تجاه موظفي الأمم المتحدة. ونفس الأمر تم الإبلاغ عنه في المركز ٨٠ التابع للأمم المتحدة، بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. فنشرت القوة حفظة للسلام في مركز المراقبة ٥٤ من أجل تعزيز حماية المراقبين العسكريين. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، اقترب ١١ من الأفراد المسلحين من بوابة مركز تابع للأمم المتحدة في جنوب جبل الشيخ. وحاولوا الحصول على معلومات عن قوام أفراد الطاقم في المركز، وما إذا كان موظفو الأمم المتحدة سيخلون المكان أو متى سيفعلون ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فقد فهم منهم أنهم كانوا يلتمسون اللجوء في المركز، وهو الأمر الذي قوبل بالرفض. وبقي هؤلاء الأفراد مدة حوالي ٤٠ دقيقة، ثم غادروا المكان. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، سقطت قذيفتان، يُحتمل أنهما أُطلقتا من دبابة من جهة الشمال الشرقي، على مسافة ٥٠ متراً جنوبي مركز المراقبة ٥١ التابع للأمم المتحدة. فتوجه موظفو الأمم

المتحدة الموجودون في المركز على الفور إلى ملجأ احتموا به، ثم سمعوا بعدها سقوط قذيفة مماثلة على مقربة من المكان.

١٢ - ورُصد قيام مدنيين، وأغلبهم من الرعاة، باحتياز خط وقف إطلاق النار بشكل يكاد يكون يومياً. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، رصد مركز المراقبة ٧٣ التابع للأمم المتحدة قيام ١٢ جندياً من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي باحتجاز أحد المدنيين بين الخط ألفا والسياح التقني الإسرائيلي، جنوب شرقي مركز المراقبة، قبل أن يقتادوه معهم. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه أفرج عن هذا الشخص في غضون ساعة واحدة في نفس الموقع. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، رصد مركز المراقبة ٨٠ اثنين من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي شرقي السياح التقني وهما بصدد العودة من جانب الخط ألفا صوب السياح التقني. ورصدت القوة قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بفتح بوابة السياح التقني والسماح بعبور شخصين قادمين من الجانب برافو إلى الجانب ألفا. وعقب إخلاء موظفي قوة الأمم المتحدة للمركز ٨٥ في ٢٨ آب/أغسطس، رصدت القوة من حين لآخر تعامل عناصر مسلحة من المعارضة مع جيش الدفاع الإسرائيلي عبر خط وقف إطلاق النار بالقرب من مركز المراقبة ٨٥ التابع للأمم المتحدة.

١٣ - وقد قدّمت القوة احتجاجاً للمندوب العربي السوري الرفيع المستوى ولجيش الدفاع الإسرائيلي على جميع حوادث إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار. وتشكل جميع حوادث إطلاق النار في منطقة الفصل وعبر خط وقف إطلاق النار، علاوة على عبور الأفراد لخط وقف إطلاق النار، انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات.

١٤ - وتبذل قوة الأمم المتحدة قصارى جهدها للحفاظ على وقف إطلاق النار والتأكد من الامتثال له بدقة، على نحو ما نص عليه اتفاق فض الاشتباك بين القوات، لذلك فهي تقوم بالإبلاغ عن جميع خروقات خط وقف إطلاق النار. وفي الفترات التي اشتدت فيها حدة التوتر، وفي أثناء حوادث إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار والفترات التالية لها مباشرة، ظلّ قائد القوة على اتصال وثيق ومستمر مع طرفي اتفاق فض الاشتباك للحيلولة دون تصعيد الوضع عبر خط وقف إطلاق النار.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انسحبت القوات المسلحة السورية من مواقع ونقاط تفتيش إضافية في منطقة الفصل ومنطقة الحد من الأسلحة، مما ترك مزيداً من الأراضي تحت سيطرة الجماعات المسلحة في منطقة عمليات القوة. وحافظت القوات المسلحة السورية على وجود قوي في المراكز الحضرية للبعث وخان أرنية وفي بعض المناطق المحاذية لها شمالاً وجنوباً، بما في ذلك الموقع الذي أنشأته في تل الكروم في منطقة الفصل، والذي يحيط

بمركز المراقبة ٥٦ التابع للأمم المتحدة، بالإضافة إلى مواقع أخرى في منطقة الحد من الأسلحة. وتُبقي القوات المسلحة السورية ثلاث دبابات على الأقل في منطقة الفصل، بما في ذلك في موقعها بتل الكروم، وعدداً آخر منها في أماكن واقعة في منطقة الحد من الأسلحة ومتاخمة لمنطقة الفصل. وفي العديد من المناسبات، رصدت القوة وجود ما يصل إلى أربع دبابات في أماكن تسيطر عليها الجماعات المسلحة بمنطقة الفصل، بالإضافة إلى ناقلات الجنود المصفحة ومركبات المشاة المقاتلة وقطع المدفعية الثقيلة.

١٦ - واحتجّت قوة الأمم المتحدة على وجود القوات المسلحة السورية ومعدّاتها في منطقة الفصل، وكذلك على حوادث إطلاق النار نحو منطقة الفصل وداخلها. وأبلغ قائدُ القوة السلطات السورية مرة أخرى بأن القوات المسلحة ملزمةٌ بوقف العمليات العسكرية في منطقة الفصل وبوقف إطلاق النار من منطقة الحد من الأسلحة، وشدد على أهمية الالتزام بأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات وكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان. ونقل كبار موظفي الأمم المتحدة رسائل مماثلة إلى الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت القوة وجود مخيمين للأشخاص المشردين داخلها بالقرب من مركز المراقبة ٨٠ التابع للأمم المتحدة. وقد تفاوت عدد الخيام المنصوبة فيهما خلال هذه الفترة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، شوهد ما يقرب من ٤٠ خيمة كبيرة ومتوسطة الحجم بالقرب من قرية العيشة، الواقعة شمالي مركز المراقبة ٨٠، بالإضافة إلى خيمتين نُصبتا على بعد ٣٠٠ متر تقريباً جنوبي نفس المركز. وتُقدّر القوة وجود ما يتراوح بين ٦٠ و ٧٠ أسرة تعيش في مخيمات المشردين داخلها تلك. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، رصد مركز المراقبة ٨٠ وجود أفراد مسلحين في قرية العيشة يقومون بتفريغ حمولة أسلحة من شاحنة. وكان بعض الأفراد يرتدون اللباس المدني بينما كان آخرون يرتدون لباس التمويه العسكري. ورُصدت مركبة تحمل مدفعاً مضاداً للطائرات بالقرب من مكان التفريغ. وفي أواخر أيلول/سبتمبر، بعث المندوب العربي السوري الرفيع المستوى برسالة إلى قائد القوة يبلغه فيها بأن مخيمات المشردين داخلها لا تُستخدم لأسباب إنسانية، ولكن كقاعدة للجماعات "الإرهابية المسلحة" التي عبّرت أيضاً إلى الجانب ألقا. وطالب المندوب السوري القوة بإزالة المخيمات في غضون ١٥ يوماً، ستُعتبر المخيمات بعدها هدفاً مشروعاً للقوات المسلحة السورية. وطالب القوة بأن تنقل المدنيين من المخيمات للحيلولة دون استخدامهم دروعاً بشرية من قِبَل الجماعات "الإرهابية المسلحة". وأبلغ قائدُ القوة المندوب السوري بأن ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لا تشمل إعادة نقل المدنيين السوريين الذين

شردوا نتيجة الصراع السوري إلى أماكن أخرى. وكذلك، حث بقوة على عدم شن أي هجوم على مخيمات الأشخاص المشردين داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت القوة المندوب السوري بأنها قد أبلغت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من هيئات الأمم المتحدة في دمشق بهذا الطلب.

١٨ - وواصلت القوة، منذ انتقالها إلى موقع مؤقت في منتصف أيلول/سبتمبر، العمل على إبقاء منطقة الفصل وخط وقف إطلاق النار مرئيين، وإن بشكل محدود، من عدد من المواقع التي ما زالت القوة تحتفظ بها في منطقة الفصل. ولا تزال القوة تؤمن عمل أربعة مواقع في جبل الشيخ توجد في الجزء الشمالي من منطقة الفصل، والموقع رقم ٨٠ الذي يوجد في الجزء الجنوبي، والموقع رقم ٢٢ الذي يقع في الجانب ألفا. وواصل المراقبون العسكريون من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الأعضاء في فريق مراقبي الجولان تقديم دعمهم إلى ما تقوم به القوة من عمليات، وأمّنوا عمل خمسة مراكز مراقبة ثابتة وأربعة أخرى مؤقتة على الجانب ألفا. وتواصل التركيز في أنشطة فريق مراقبي الجولان على إنجاز مهام المراقبة الثابتة على مدار الساعة، وإجراء التحقيقات، وتحليل الحالة. وواصلت القوة، بواسطة فريق مراقبي الجولان، القيام بعمليات تفتيش نصف شهرية لتفقد مستويات المعدات والقوات الموجودة في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. وفي إحدى الحالات، لاحظ فريق مراقبي الجولان نشر خمس وحدات مدفعية عيار (١٥٥) ملم في المنطقة البالغ طولها ١٠ كيلومترات. ورافق ضباط اتصال من الجانب ألفا أفرقة التفتيش التابعة لفريق مراقبي الجولان. واستمر تعليق عمليات التفتيش والعمليات المتنقلة في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو بسبب الحالة الأمنية السائدة. وعلى غرار ما حدث في الماضي، واجهت القوة قيودا مفروضة على حرية التنقل، ومُنعت أفرقة التفتيش التابعة لها من الوصول إلى بعض المواقع على الجانب ألفا. وما زال أعضاء فريق مراقبي الجولان يواجهون قيودا على حرية تنقلهم في الجانب ألفا عند دخول ومغادرة مركز المراقبة رقم ٧٣ التابع للأمم المتحدة الذي يقع شرق السياج التقني الإسرائيلي.

١٩ - وإلحاقا بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أجرت إدارة عمليات حفظ السلام، بالتنسيق مع القوة، مشاورات مع طرفي اتفاق فض الاشتباك بين القوات بشأن ما يلزم اتخاذه من تدابير للحفاظ على قدرة القوة على الاضطلاع بولايتها. وشملت المشاورات بحث الخيارات المتاحة لرصد وقف إطلاق النار والفصل بين القوات حتى في الظروف التي تحد فيها الأوضاع الأمنية من قدرة القوة على العمل بكامل طاقتها على الجانب برافو. وأجرت الإدارة مشاورات مع البعثتين الدائمتين لإسرائيل والجمهورية العربية

السورية في نيويورك بشأن إعادة تشكيل القوة وبشأن أنشطتها. وزار وفد رفيع المستوى من الإدارة الجمهورية العربية السورية وإسرائيل في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر بغرض إجراء المزيد من المشاورات مع المسؤولين من البلدين. وإضافة إلى ذلك، قام فريق للتخطيط، يتألف من مسؤولين من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بزيارة قاعدة القوة الواقعة على الجانب ألفا، في معسكر عين زيوان، وذلك في إطار دعم هذه الجهود. وأبقيت البلدان المساهمة بقوات على علم بمجرى هذه المشاورات.

٢٠ - وأعربت كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية عن التزامهما الراسخ باتفاق فض الاشتباك بين القوات وباستمرار القوة في العمل وفقا لولايتها الحالية. واعتبر الطرفان أن نقل القوة من معسكر نبع الفوار ونقل عدد من مواقعها في منطقة الفصل إلى الجانب ألفا يشكل تدبيراً مؤقتاً، وأعربا عن رغبتهما الشديدة في أن تعود القوة كاملة إلى منطقة الفصل عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك. وفي هذا الصدد، اتفقت إدارة عمليات حفظ السلام والقوة مع الحكومة السورية على أن تقوم السلطات السورية والقوة باستعراض الوضع في منطقة الفصل كل ثلاثة أشهر. واتفقت الإدارة والقوة أيضاً مع الطرفين على أن يُقام مقر القوة مؤقتاً في دمشق، وأن تُحدد تشكيلة القوة وقوامها فيما بعد. وسيواصل تزويد مواقع القوة الموجودة في جبل الشيخ بالإمدادات من الجانب برافو بشرط أن يسمح الوضع الأمني بذلك.

٢١ - وتواصل القوة إجراء مناقشات مع الطرفين فيما يتعلق ببعض الترتيبات العملية التي يجب وضعها، وتشمل إنشاء مقر البعثة في دمشق، وإجراءات العبور بين الجانب ألفا والجانب برافو ما دام المعبر الرسمي المقام في القنيطرة مغلقاً، واستخدام التكنولوجيا لتدارك انقطاع الدراية بالحالة السائدة في منطقة الفصل، وتشمل الترتيبات أيضاً المواقع الإضافية المطلوبة ومنها مركز لوجستيات على الجانب برافو ومواقع لمراقبة خط وقف إطلاق النار على الجانب ألفا.

٢٢ - وعند النظر في سبل المضي قدماً، استرشدت الإدارة والقوة بالحالة السائدة في الميدان وبالمشاورات مع الطرفين. وعلى أساس أن الهدف النهائي المنشود هو العودة إلى منطقة الفصل عندما تسمح الحالة الأمنية بذلك، واستناداً إلى الافتراض الرئيسي بأن الحالة الأمنية السائدة على الجانب برافو لن تتيح في المستقبل القريب إمكانية عودة القوة بالكامل إلى منطقة الفصل، فسيفتضي الخيار المتوخى الآن تخفيضاً مؤقتاً في قوام القوة إلى ٧٥٠ فرداً عسكرياً وإعادة نشر ما قد يصل عددهم إلى ٢٠٠ فرد. وإضافة إلى ذلك، ستستدعي الحاجة تحديد مواقع جديدة للأمم المتحدة غرب خط وقف إطلاق النار بالإضافة إلى المواقع

المزودة حاليا بأفراد من القوة وفريق المراقبين في الجولان. وستتمكن القوة بهذه التشكيلة المؤقتة من مواصلة رصد انتهاكات اتفاق فض الاشتباك والتحقق منها والإبلاغ عنها، ومن أداء مهامها البالغة الأهمية في مجال الاتصال بالطرفين، ولا سيما في منع حدوث تصعيد في الحوادث. وسيُقام مقر القوة في دمشق، أما قاعدة العمليات فستُقام في معسكر عين زيوان. وسيتم الإبقاء على سرية قوات احتياطية، وأربعة مواقع للقوة في جبل الشيخ، والموقع رقم ٨٠ في الجزء الجنوبي من منطقة الفصل، والموقع رقم ٢٢ على الجانب ألفا. كما سُتستبقى مراكز المراقبة لفريق مراقبي الجولان الواقعة على طول خط وقف إطلاق النار وفي المناطق القريبة منه، وسيُرفع مستوى الكفاءة في أداء مهام المراقبين العسكريين. ويجري النظر حاليا في إنشاء مركز لوجستيات للقوة على الجانب برافو.

٢٣ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت القوة تضم ٩٢٩ فردا منهم ٣٠ امرأة، وهم من فيجي (٤٤٥ فردا)، والهند (١٩٠ فردا)، وأيرلندا (١٣٨ فردا)، ونيبال (١٥٤ فردا)، وهولندا (فردان). وإضافة إلى ذلك، قدّم ٨٠ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، منهم امرأة واحدة، المساعدة إلى القوة في تنفيذ مهامها. وفي أعقاب اتخاذ حكومة الفلبين قرار سحب وحدتها من القوة، غادر ٣٤٤ من حفظة السلام الفلبينيين البعثة في الفترة بين ١٨ و ٢٧ أيلول/سبتمبر.

٢٤ - ومنذ انتقال القوة إلى موقع مؤقت في ١٥ أيلول/سبتمبر، ظلت تحركات أفراد القوة على الجانب برافو محدودة. ففي جبل الشيخ، تُجري القوة دوريات راجلة وآلية مرتين يوميا. وتسير القوافل بين دمشق والمواقع في جبل الشيخ، لكفالة تزويد هذه المواقع بالإمدادات وتأمين عملها، في مركبات مدرعة وبجراحة أمنية من القوة. أما موظفو القوة الوطنيون، فيذهبون إلى العمل في مكتب القوة الواقع في دمشق. ونتيجة للقتال العنيف الذي اندلع في أواخر آب/أغسطس، توقّف أفراد الأمم المتحدة عن التنقل على طول طريق الإمداد الرئيسية للقوة الممتدة بين معسكر نبع الفوار ومعسكر عين زيوان. وفي الفترة من ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، استخدمت القوة، بالتشاور مع الطرفين، المعبر بين الجانب ألفا والجانب برافو بالقرب من الموقع رقم ٣٧ باء التابع للأمم المتحدة. وواصلت القوة، حتى وقت إعداد هذا التقرير، الاتصال بالسلطات السورية فيما يتعلق بتحديد طريق بديل في منطقة جبل الشيخ للعبور بين الجانب ألفا والجانب برافو. وبسبب إغلاق المعبر الرسمي المُقام بين الجانب ألفا والجانب برافو في أواخر آب/أغسطس، لا توجد القوة حاليا في وضع يمكنها من أن تُيسر، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إقامة معابر للأغراض الإنسانية، بما في ذلك للطلاب.

ثالثا - الجوانب المالية

٢٥ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٨/٢٦٠ بقاء المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ مبلغا قدره ٦٤,١ مليون دولار لتغطية نفقات القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٢٦ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص بالقوة ما قدره ١٤,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ما قدره ٢٠٠,٠ مليون دولار.

٢٧ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بلغ مجموع المبالغ المستحقة الدفع عن تكاليف القوات للبلدان المساهمة بما قدره ٢,٧ مليون دولار. وسُدَّت تكاليف القوات عن الفترة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤ وتكاليف المعدات والدعم الذاتي عن الفترة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وفقا لجدول السداد الربع سنوي.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٢٨ - عندما قرر مجلس الأمن في قراره ٢١٣١ (٢٠١٣) تجديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أهاب بالأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريراً عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/69/341)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ١٦/٦٨ المتعلق بالقدس و ١٧/٦٨ المتعلق بالجولان السوري، مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٢٩ - ومنذ أن توقفت محادثات السلام غير المباشرة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. ويزيد النزاع الدائر في سورية من تقليص إمكانات استئناف تلك المحادثات وإحراز تقدم نحو إحلال السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أتطلع إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية واستئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وفي القرارات الأخرى ذات الصلة.

خامسا - الملاحظات

٣٠ - أشعر بقلق بالغ إزاء التطورات الحاصلة في منطقة الفصل، التي اضطرت قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك إلى أن تتخذ القرار بنقل مقرها مؤقتا من الجانب برافو إلى الجانب ألفا. وشهدت هذه التطورات، على النحو الوارد في تقرير الأخير إلى مجلس الأمن (S/2014/665)، دخول جماعات مسلحة، بما في ذلك أعضاء في منظمة جبهة النصرة الإرهابية المدرجة في القوائم، في مواجهة مباشرة مع القوة، وحيث اختطفت ٤٥ فردا من حفظة السلام التابعين لها، واحتجزت ٧٢ آخرين في موقعين تابعين للأمم المتحدة. وخلال الأسبوعين التاليين لتلك الأحداث، اقترب جدا القتال العنيف المتواصل بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة من مقر القوة في معسكر نبع الفوار، ومن مواقع أخرى في وسط منطقة الفصل، مما اضطرت القوة إلى نقل أفرادها بما يقلل بدرجة كبيرة قدرتها على أداء ولايتها حسب ما اتفق عليه الطرفان في اتفاق فض الاشتباك بين القوات المبرم في عام ١٩٧٤. ومن غير المقبول قيام أحد بأي عمل عدائي ضد أفراد الأمم المتحدة في الميدان، بما في ذلك ما ينطوي على تهديد لسلامتهم البدنية وتقييد حركتهم، وإطلاق النار بشكل مباشر أو غير مباشر على أفراد الأمم المتحدة ومرافقها.

٣١ - وقد وسعت جماعات المعارضة المسلحة والجماعات المسلحة الأخرى نطاق المنطقة الواقعة تحت سيطرتها في منطقة الفصل، وما زالت موجودة على قطاع من الطريق الرئيسي الذي يربط بين معسكرَي القوة. ولا يزال المعبر بين الجانبين ألفا وبرافو مغلقا. ويظل من الأهمية بمكان أن تواصل البلدان ذات النفوذ توجيه رسالة قوية إلى الجماعات المسلحة الموجودة في منطقة عمليات القوة مفادها ضرورة وقف جميع الأعمال التي تعرض سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان للخطر، بما فيها إطلاق النار على حفظة السلام، وتهديدهم واحتجازهم، ومنح أفراد الأمم المتحدة الحرية التي تمكنهم من الاضطلاع بولايتهم بشكل آمن ومأمون.

٣٢ - وتتحمل حكومة الجمهورية العربية السورية المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة في منطقة الفصل، ومنطقة الحد من الأسلحة في الجانب برافو. وإني أرحب بالمساعدة التي قدمها كلا الطرفين في عملية النقل المؤقت لأفراد القوة بطريقة آمنة وناجحة. وأود أن أنوه بالمساعدة المقدمة من حكومة الجمهورية العربية السورية في تيسير توفير الإمدادات الأساسية دعماً للقوة من أجل كفاءة استمرارها في تنفيذ ولايتها بأمن وأمان. ولا بد من كفاءة احترام الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها القوة واحترام حريتها

في التنقل. ويجب الحفاظ على سلامة وأمن أفراد القوة والمراقبين العسكريين التابعين لفريق مراقبي الجولان.

٣٣ - ولا يزال القلق البالغ يساورني إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية، وأثر ذلك على السكان السوريين، وتداعياته المحتملة على الاستقرار في المنطقة. ولا تزال الأنشطة العسكرية الجارية في منطقة العمليات، والحوادث الواقعة عبر خط وقف إطلاق النار، تفاقم الوضع وتزيد حدة التوتر بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. ومما يثير الانزعاج زيادة استخدام القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة للأسلحة الثقيلة في سياق النزاع السوري المتواصل، بما في ذلك استخدام القوات الحكومية للقدرات الجوية في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وينبغي ألا توجد في منطقة الفصل أي قوات عسكرية باستثناء تلك التابعة للقوة. وألاحظ مع القلق وجود دبابات في منطقة الفصل تستخدمها القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة، على السواء، وزيادة استخدامها من قبل الجماعات المسلحة. وأدعو جميع أطراف النزاع السوري إلى وقف الأنشطة العسكرية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في منطقة عمليات القوة. وأهيب بحكومة الجمهورية العربية السورية أن تتوقف عن شن الضربات الجوية التي تسبب المعاناة للسكان المدنيين، وتدمر أسباب معيشتهم. وأكرر أن جميع الأنشطة العسكرية في منطقة الفصل، أيّاً كان الطرف المنفذ لها، تشكل خطراً على وقف إطلاق النار وعلى السكان المدنيين المحليين، فضلاً عن أفراد الأمم المتحدة في الميدان.

٣٤ - ويشكّل وجود القوات المسلحة السورية والمعدات العسكرية غير المأذون بها في منطقة الفصل، علاوة على حوادث إطلاق النار من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار، انتهاكاتٍ جسيمة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وجميع حوادث إطلاق النار في منطقة الفصل وعبر خط وقف إطلاق النار من جانب أيّ من الطرفين تشكّل أيضاً انتهاكاتٍ جسيمة للاتفاق. وأشدّد على أهمية اتصال جميع الأطراف أولاً بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للحيلولة دون تصعيد الوضع. وأهيبُ بجميع الأطراف أن تتخذ كل التدابير اللازمة لحماية المدنيين وضمان الاحترام الواجب لسلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم إضافةً إلى حرية تنقل القوة في كامل أرجاء منطقة عملياتها. ولن تدخر الأمم المتحدة من جانبها جهداً لكفالة استمرار وقف إطلاق النار الساري منذ أمد طويل بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣٥ - وأكد كلا الطرفين التزامهما المتواصل باتفاق فض اشتباك القوات، وبوجود القوة. ولا تزال هناك ضرورةٌ حاسمةٌ لأن يعمل الجانبان كلاهما من خلال القوة على احتواء أي

حوادث تقع على طول خط وقف إطلاق النار أو عبره. وتظل الولاية المسندة إلى القوة عاملاً هاماً من عوامل ضمان الاستقرار في المنطقة. وتمر القوة بعملية إعادة تشكيل للتكيف مع هيكل البعثة وقوامها حسبما تقتضيه الظروف الراهنة، وفي الوقت نفسه الإبقاء على القوام والقدرات اللازمة للعودة إلى المواقع التي تم إخلاؤها حالما تسمح الحالة الأمنية بذلك. وستواصل القوة، وفقاً لولايتها، بذل قصاراها لرصد وقف إطلاق النار بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية والتأكد من التزامهما به، وإن كان ذلك في ظل ظروف صعبة تكتنفها التحديات بشكل متزايد.

٣٦ - ويتسم الدعم المقدم من الأطراف ومجلس الأمن بأهمية بالغة مع مواصلة القوة التكيف مع وضع متغير باستمرار. ولا يقل عن ذلك أهمية أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه لدفع الأطراف المعنية إلى كفالة تمكين القوة من العمل بحرية وفي ظروف آمنة في منطقة عملياتها وتمكينها من الاضطلاع بولايتها الهامة. ومن الضروري أن تتوافر للقوة باستمرار جميع الوسائل والموارد التي تحتاجها، بما يمكنها من العودة إلى منطقة الفصل حالما يسمح الوضع بذلك. ويتعين على القوة أيضاً أن تحافظ على ثقة والتزام البلدان المساهمة بقوات. وأود أن أعرب لحكومات أيرلندا وفيجي ونيبال والهند وهولندا عن امتناني لمساهماتها في القوة ولصمودها في ظل ظروف عصيبة للغاية. وإني ممتن أيضاً لمساهمة الفلبين في القوة في أوقات صعبة بصورة استثنائية. وكذلك، أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي تساهم بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ولا يزال استمرار وجود القوة على أساس من المصادقية عنصراً هاماً في كفالة الاستقرار في الجولان وفي المنطقة.

٣٧ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك في المنطقة أمر ضروري. ولذا، فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها على ذلك.

٣٨ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة الفريق إقبال سينغ سينغا، وللأفراد العسكريين والمدنيين الذين يعملون تحت قيادته؛ فهم يواصلون، بكفاءة وتفان وفي حزم ظروف عصيبة للغاية، أداء المهام الجسام التي أوكلها إليهم مجلس الأمن. وإني واثق تماماً من أن القوة ستواصل بذل قصاراها لتنفيذ ولايتها.

